(٣٤)

الجودة في التعليم العالي

السيد الأستاذ الدكتور .

السادة والسيدات

تناوُل موضوع الجودة في التعليم العالي ليس أمرًا سهلاً ، لسببين :

السبب الأول :

أن مفهوم الجودة ليس محددًا بالدقة ، فهناك من يسوي بين الجودة والامتياز في التحصيل وهناك من يربط بين الجودة وحسن الأداء ، وهناك من يربط بين الجودة وسوق العمل ، وهناك من يربط بين الجودة واللاخطأ ، وإذا وُجِد خطأ فهو بسيط يمكن تداركه بأقل تكلفة .

وقد ظهر مرتبطًا بهذا «أسلوب إدارة الجودة الشاملة» ويعني هذا أن تصبح الجودة جزءًا من بنية الجامعة ، وأن تكون الجودة مسئولية جميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين وجميع المهتمين بالتعليم الجامعي .

السبب الثاني :

- في صعوبة تناول موضوع الجودة .
- أن مكونات الجودة في التعليم الجامعي تركز على ما يلي :
- مدخلات عمليات التدريس والتعليم والبحث .
- العمليات ذاتها .
- المخرجات وهم الخريجون ، والمختصون والباحثون . . . إلخ .
- البرامج والمقررات الدراسية .

● النظام الجامعي ككل .

للسببين السابقين يصبح من الصعب على أي دارس أن يحدد العامل أو العوامل التي تؤثر في الجودة بسهولة ، ويصبح أصعب أن تحدد شخصًا أو أشخاصًا بعينهم وتعتبرهم مسئولين عن التقصير في الأداء الجامعي أو في نقص الجودة ، إن هذا ظلم بيِّن ، وتسرُّع في الحكم أن نقول :

إن تدني مستوي الأداء في الجامعة مسئولية السيد الوزير أو مسئولية الإدارة؛ لأن الأمر ـ كما سبق أن ذكرنا ـ يرتبط بعوامل متداخلة متباينة ترتبط بالطلب المتزايد على الجامعة ، وبالسوق الذي لا يستوعب الخرجين ، والذين بالتالي تقل حماستهم للدراسة ، وترتبط بالإمكانات المادية والبشرية والمباني ، والمكتبات . . إلخ ، علاوة على التباين الواضح في فهم مصطلح الجودة ومستوياته .

لكن الأمر الذي نود أن نشير إليه هنا هو أن إدارة الجودة تلعب دورًا مهمًّا وخطيرًا في الوصول إلى بعض مراتب الجودة المعقولة المرتبطة بالمدخلات المحلية المتواضعة فالإدارة ـ كما يذكر أساتذتنا ـ هي المسئولة عن تحريك النظام الأكبر ، والأنظمة الفرعية به ، وتتمثل الإدارة الفعالة في ثلاثة أبعاد هي :

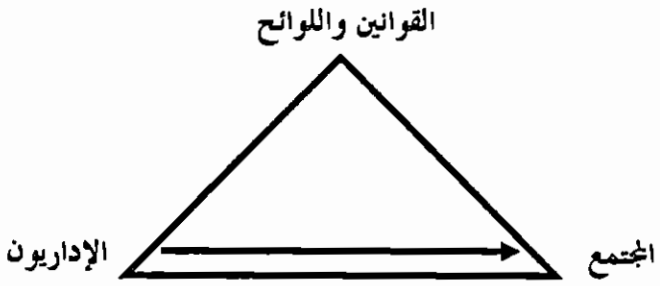

فإذا انصرف الإداريون إلى تحقيق أهداف الإدارة في خدمة الجماهير كانت إدارة فعَّالة ، وإذا انكب الإداريون على دراسة اللوائح والقوانين وجعلوها همهم الأكبر كانت البيروقراطية وتعاسة الجماهير ، ونقص الجودة أو تدني مستواها على الأقل .

وللحديث عن جودة التعليم العالي ودوره في تحقيق أهداف هذا التعليم ينبغي أن نتخذ منهجًا مناسبًا ، ما المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسة؟

هناك أساليب مختلفة لدراسة العلاقة بين النظام المؤسسي والجودة ، ولعل أكثر هذه الأساليب فعالية هو أسلوب تحليل النظم أو مدخل النظم أو الأسلوب المنظومي وهو يتميز بعدة ميزات منها :

أنه يحلل الموقف إلى عناصره المترابطة ؛ بحيث يؤدي أولها إلى ثانيها وثانيها إلى نهايتها أي أن دراسة أية مؤسسة ينبغي أن تبدأ بالعوامل المؤثرة أو بالمدخلات ثم تأتي دراسة العمليات الوسيطة ، وأخيرًا تأتي عملية المخرج أو المنتج .

ومما يتصف به هذا المدخل أيضًا أنه يحدد العلاقة بين العنصر والذي يليه ، وأنه يبين ـ بوضوح ـ أسباب الجودة ـ إن وجدت .

علاوة على ذلك أنه لا يهول ولا يهون ، وأنه يقدم الحقائق مجردة عن الرأي الذاتي أو عن الانطباعات الشخصية .

ويعني الحديث السابق أننا كي نتحدث عن الجودة لابد أن نتحدث عن العوامل المؤثرة أساسًا في هذه الجودة ، ولابد أن نتحدث عن العملية التعليمية داخل الجامعة أو خارجها وكيف تتم ، ولابد أن نتحدث عن معايير الجودة أو نتحدث عن المنتج في ظل التحديات الداخلية والخارجية ، وإذا أردنا أن ننظر إلى جودة التعليم الجامعي المصري والنظر إليها بالمقاييس العالمية فإنه يجب علينا أولاً أن نصل بمدخلاتنا إلى المستويات العلمية المطلوبة للمدخلات وهذا أمر يبدو ضروريًا .

وبتعبير آخر : هي ـ أي الجودة ـ يمكن مثلاً أن أطلب مستوى من الجودة عاليًا وأمام الأستاذ المحاضر خمسمائة طالب أو أكثر؟ هل من الممكن أن أطلب مستوى عاليًا من الجودة إذا قرأ الطالب المقرر في مجموعة صفحات أو مذكرة مختصرة دون تفاعل حتى مع أترابه في المجموعة ، فما بالك بغربة

الطالب في مدرج به هذا العدد الهائل من الطلاب؟ هل تتوقع مستوى عاليًا من الجودة في وقت لا يعرف فيه الطالب باب المكتبة أو المعمل أو المؤسسة المرتبطة بتخصصه ؟

إن مستوى الجودة في التعليم العالي المصري في ظل ضعف المدخلات أو العوامل المؤثرة في الجودة يعتبر مستوى مقبولاً ، لكنه ليس المستوى المطلوب لعصر ما بعد الحداثة أو عصر ما بعد الثورة الصناعية ، إن عصر ما بعد الحداثة مفروض علينا ، رضينا أم أبينا ، وهو عصر يتطلب منا قدرات فائقة في استخدام التقنيات الحديثة ،

ويتطلب منا أن نشترك في صنع الجديد من التقنيات ، وألا نقف عند حد الصناعات التقليدية وألا نقف عند حد التقنيات الحديثة والفرجة عليها ، والحسرة على أوضاعنا .

والنظرة الموضوعية في الحديث عن جودة التعليم العالي في مصر يتطلب منا أن نوقد شمعة بدلاً من أن نلعن الظلام ، ولعل أهم الشموع التي نوقدها في هذا الصدد ما يلي :

أولاً : استخدام المحاسبية لتحقيق جودة التعليم الجامعي : من المفروض أن تستجيب الجامعات للمتغيرات الكثيرة العالمية والمحلية ، وقد أكد الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الواحد والعشرين الرؤية والعمل الصادر أخيراً عن منظمة اليونسكو ، أكد هذا الإعلان على :

ضرورة تكوين رؤية جديدة لهذا التعليم تضمن جودته وتعزز التعاون مع عالم العمل وتحلل احتياجات المجتمع ، وتؤكد التمتع الكامل بمبدأ الاستقلالية الجامعية والحرية الأكاديمية مع قبول الجامعة بمبدأ المحاسبية "Accountability" والشعور بالمسئولية الاجتماعية .

وقد بدأت دول عديدة مثل الولايات المتحدة ، وإنجلترا ، وفرنسا وألمانيا وأستراليا في إعادة هيكلة التعليم الجامعي ؛ مما يزيد من استقلالية الجامعة

وحريتها الأكاديمية ويتضمن محاسبة أدائها وتقويم نتائجها ، وفي هذا الإطار أخذت الجامعات بنظم المحاسبية في توجهها نحو تحقيق الجودة ، وتحت ضغط المجتمع ومطالبته بتقويم الأداء الجامعي نظراً لاعتماد الجامعات في كثير من دول العالم على الموارد العامة في تمويلها ، وقد يثير ذلك إشكالية حول العلاقة بين الاستقلالية والمحاسبية وضرورة التوازن بينهما في الجامعات، في الوقت الذي تمثل فيه الاستقلالية الأساس الذي تستند إليه كافة الأنشطة الجامعية ، والوظائف الأكاديمية تبدو المحاسبية ضرورة لتحقيق الجودة والفاعلية وإرضاء المجتمع .

إن مبدأ استقلال الجامعات مبدأ مُسلَّم به في جمهورية مصر العربية ، فقد نص عليه الدستور الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١م، كما أنه مقرر في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م بشأن تنظيم الجامعات ، وكذلك في اللوائح الجامعية ومبدأ المحاسبية مبدأ تدعو إليه معظم الفلسفات التربوية المعاصرة ، إذ أنه من غير المعقول أن لا يُراجَع النظام التعليمي ولا تقاس فعاليته ، ولا يُعرَف مستواه ، ولا يُعرَف علاقته بما يجري حولنا وليس من المعقول أن يظل الوضع على ما هو عليه يتساوى الخبيث والطيب ، والمجتهد والكسول ، وأن تظل جميع المؤسسات تأخذ نفس الدعم الحكومي بصرف النظر عن جودة المنتج وليس من المقبول في عصرنا أن يظل التعليم العالي في واد ومشكلات المجتمع في واد آخر ، وأن تظل الجامعة برجًا عاجيًا بصرف النظر عن المشكلات التي تتطلب حلولاً علمية من الجامعة . كيف تطور المؤسسات الصناعية وغيرها نفسها في إطار منفرد عن النشاط العلمي داخل الجامعة؟! هل يمكن أن يظل الأستاذ الجامعي حبيس أسوار كليته ليس له أن يعمل أكثر من أن يُدرِّس بعض المحاضرات لمجموعات من الطلاب داخل الحرم الجامعي ؟!

إن كثيراً من الأساتذة متحمسون للعمل خارج أسوار الجامعة ، لكن المؤسسات الاجتماعية التي تحتاج إلى هذه الخبرات العظيمة في الجامعة

المصرية لا تهتم بذلك ، لابد إذن من المحاسبية لمزيد من جودة التعليم العالي وفي دراسة حديثة لأدوار عضو هيئة التدريس ذكر منها ما يلي :

١- أنه معلم .

٢- وأنه مشرف على الدراسات العليا .

٣- وأنه موجه ورائد في مجال تخصصه لمن حوله .

٤- وأنه مُؤلِّف مُعِدّ للمواد التعليمية وأخصائي تكنولوجيا .

٥- وأنه باحث .

٦- وأنه إداري .

والدور المهم الذي أشارت إليه الدراسة هو دور عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع ؛ وتأكيدًا لهذا الدور في خدمة المجتمع تم إنشاء الهيكل التنظيمي الذي ييسر قيام الجامعة بهذا الدور ، فأنشئ في الجامعات المصرية عام ١٩٨٩م وظيفة نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

ذكر الرئيس الأمريكي « جورج بوش» الابن في يناير ٢٠٠١م في تقريره للكونجرس الأمريكي عن خطته للتعليم في مدة رياسته (وقد ترجمنا هذا التقرير ونشر في العدد السادس من مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعروفة يونيو ٢٠٠١م) ذكر « جورج بوش» الابن :

- النجاح في أي مشروع يتطلب إعطاء المسئولية كاملة للقائمين بهذا المشروع .
- ويتطلب إعطاء مزيد من الحريات للمسئولين وتقديم كل الدعم لهم .
- خضوع الذين تحملوا المسئولية للمحاسبية في ضوء النتائج .

وينبغي في ضوء هذا أن نكافئ الولايات التي تحقق أكبر قدر من النجاح والجودة ، وفي نفس الوقت حرمان الولايات التي لا تحقق تفوقًا من الدعم الفيدرالي ، وينبغي أن تتم المحاسبية في ضوء مجموعة من المعايير منها :

١- إتقان المواد الأساسية كالرياضيات والعلوم واللغات .

٢- النجاح في العمل والأداء الجيد ورضا المؤسسات عن مستوى الخريجين .

٣- التفوق في المنافسات العلمية العالمية .

وقد أبدي الرئيس الأمريكي حسرته من أن بلاده أتت بعد قبرص وجنوب أفريقيا في الرياضيات ، ومما ذكر في هذا الصدد ـ أيضًا ـ محاسبية الإدارة عن مدى النجاح أو الفشل في العملية التعليمية ، وفي ضوء الحرية التي أُعطِيَت للإدارات تكون المحاسبية ، والدعم المالي في الميزانية الفيدرالية أو عدم الدعم، وذلك بحسب جودة المنتج التعليمي .

وفي هذا الصدد ـ أيضًا ـ ذُكِرَ أنه لابد من خضوع جميع الطلاب لمقاييس الجودة واختبارات في العلوم الأساسية واللغات لتحديد مستوى الجودة ونوع الجودة ، وتطبيق كل هذه المقاييس المقننة يحدد المستوى المعرفي الذي وصل إليه الطلاب .

ومن هنا كان من الضروري قبل دخول الطلاب الجامعة أن يحدد مستواهم المعرفي ، ومرورهم باختبارات قبول تحدد المستوى ، والميول الدراسية والاستعداد للدراسة الأكاديمية خاصة أن بعض الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية ليسوا على المستوى الذي يسمح لهم بالدراسة الجامعية ، ذلك أن معدلات أو درجات المرحلة الثانوية ليست مؤشرًا حقيقيًا للنجاح في الجامعة، ولدينا أكثر من دليل في مصر على ما نقول فكثير من الطلاب الذين يحصلون درجات كبيرة في الثانوية العامة ليسوا بالضرورة أكفاء في الدراسة الجامعية ، وإلا كان ينبغي على جميع الطلاب في كلية الصيدلة مثلاً في الصف الإعدادي أن يحصلوا على درجة امتياز أو جيد جدًا ؛ لأن معظمهم قد حصل على ٩٨٪ أو أكثر ، والواقع أننا نرى أن المنحنى الاعتدالي يظهر مرة أخرى ، فهناك نسب صغيرة في الإرباعي الأدنى والأعلى وهناك النسب الكبيرة في الوسط ، ويعني هذا تحسين المدخل التعليمي كي نصل إلى المنتج الذي تمكن المحاسبية عليه .

٣٨١

ولذا لجأت كثير من الدول إلى إيجاد سنة تمهيدية للطلاب تعدهم للدراسة في الجامعة ، يدرس الطلاب في هذه السنة التمهيدية الرياضيات واللغة القومية وبعض التقنيات الحديثة . . . إلخ .

وما لم يتحسن هذا المدخل ويرتفع مستواه فيكون من الظلم محاسبية الجامعة على جودة المنتج ، فالفشل لا يؤدي إلا إلى الفشل والعكس بالعكس .

ومبدأ المحاسبية لا يتوقف فقط عند حد المنتج من الطلاب وإنما يشمل مبدأ المحاسبية كثيرًا من الأمور مثل : ماذا قدمت الإدارة من تسهيلات؟ ماذا أعدت من برامج؟ كيف تعمل على تيسير العملية الإدارية؟ وهل تخلصت من الروتين؟ ، وما موقفها من الطلاب الأجانب؟ هل أحسنت استقبالهم وتيسير أمورهم حتى يصبحوا دعاة لهذه الجامعة أو تلك؟

ماذا يعملون حتى تصبح الجامعة سوقًا رائجة للدراسة للطلاب الأجانب؟

- كذلك فإن المحاسبية تمتد إلى عضو هيئة التدريس . .

- ماذا قدم من جديد؟

- ما المشروعات التي قام بها؟

- ما المؤلفات التي أعدها؟

- ما الخدمة المجتمعية؟

- هل توقف علميًا بعد أن حصل على درجة الأستاذية وتقتضي المحاسبية مراجعة عضو هيئة التدريس بعد هذه الدرجة «الأستاذية» وتحديد كيفية المحاسبية؟ وتقويم الفعالية؟

هل من المقبول في هذا العصر أن تتوقف المحاسبية عند حد درجة الأستاذية ، والبعض يحصل عليها قبل سن الأربعين؟

وفي إطار المحاسبية لابد من أن يعد برنامج متكامل لنمو عضو هيئة التدريس ، يكون جزءًا منه أن يتفرع عضو هيئة التدريس لدراسات أحدث

أو أعمق في الداخل أو الخارج لابد من سنة تفرغ كل عدة سنوات لعضو هيئة التدريس ، وتدخل هنا المحاسبية على شكل تقارير علمية تقدم إلى لجنة من الخبراء في التخصص تقرر مدى التقدم الذي حدث لعضو هيئة التدريس .

وهناك عدة قوى تؤثر في الاتجاه نحو التوازن بين المحاسبية واستقلالية الجامعة وهي :

١- سلطة الدولة :

تقوم الدولة ممثلة في الحكومة بدور معين في تشكيل نظام التعليم الجامعي، غير أن هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى ، حيث يبرز مفهومان رئيسان في هذا الشأن ، وهما : مفهوم الدولة الميسرة الذي ينطبق على الدولة التي تكفل فرص التعليم الجامعي للجميع دون تدخل لها في لب الأمور الأكاديمية والتعليمية والإدارية ومفهوم الدولة المتداخلة ، وينطبق على الدولة التي تتدخل في الشئون الداخلية للجامعة وتؤثر في طبيعة مخرجاتها التعليمية وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى في المجتمع .

٢- السلطة الأكاديمية :

ذكر « كلارك » « أنه تحولت السلطة الأكاديمية من سلطة محلية إلى سلطة قومية في كثير من نظم التعليم الجامعي ، حيث لم تقتصر هذه السلطة على المجالس الأكاديمية داخل الجامعة فقط بل تعدي الأمر ذلك إلى « المجلس الأعلى للجامعات » الذي يمتلك دورًا قويًا ومؤثرًا في الكثير من دول العالم .

وقد تم تأسيس هذا المجلس لتجنب أي تدخل من جانب الحكومة في سياسة الجامعة .

٣- قوة السوق :

يتسم مفهوم السوق بالمرونة والصعوبة في نفس الوقت ، وللسوق دور كبير في كثير من دول العالم على الجامعات ، لتحديد مستوى جودة الخريجين ،

ولتحديد نوعياتهم ؛ ذلك لأن السوق يتسع لمعظم الخرجين ويستوعبهم ويحتاجهم ، لكن كثيراً من الدول يعاني سوق العمل من الركود ، والفجوة قائمة بينه وبين الجامعة ، والجامعة تدفع بعشرات الآلاف الذين لا يستوعبهم سوق العمل ، بل ليس لهم وظائف مناسبة لطبيعة تخصصاتهم .

وتمثل هذه القوى الثلاثة بمثلث .

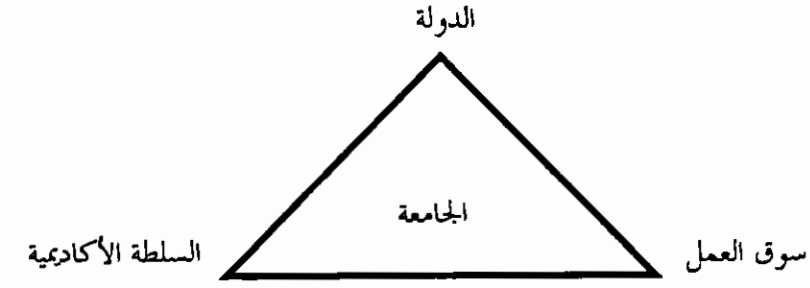

وأفضل النماذج للعلاقة بين الجامعة والأبعاد الثلاثة هو النموذج الذي تقع فيه الجامعة بين سوق العمل والسلطة الأكاديمية بينما تبتعد سلطة الدولة فيما عدا التمويل والمحاسبة على ما أنفقت الدولة من مال .

وقد اقترحت إحدى الدراسات لتحقيق التوازن بين استقلال الجامعة والمحاسبية ما يلي :

١- تفعيل دور المجلس الأعلى للجامعات ، وإنشاء مجلس وسيط بين الجامعة والدولة ، تكون مهمته توفير احتياجات الجامعة ، ومنع التدخل المباشر من الدولة في شئون الجامعات .

٢- إنشاء صندوق للتمويل الجامعي تكون تبعيته للمجلس المقترح ، ويُموَّل من قبل الدولة والأفراد والجهات .

٣- تدعيم أنشطة نوادي أعضاء هيئة التدريس .

٤- توفير مناخ الحرية بالجامعة ، ووضع نظام ديمقراطي لاختيار من يتولى الإدارة بالجامعة .

٥- إنشاء مجلس للتمويل التعاقدي بين الجامعة والسوق وإعطاء فرصة لرجال الأعمال لعرض مشروعاتهم على القطاعات المختلفة بالجامعة .

٦- تدعيم الوحدات الجامعية ذات الطابع الخاص .

٧- إنشاء مؤسسة لترويج وتسويق للخدمات الجامعية .

٨- تشكيل فريق بحثي في كل جامعة في التخصصات المختلفة .

٩- ويرتبط بالمحاسبية « إعادة النظر في التقويم وفي مستوى التمكن لدى خريجي الجامعة » .

هل يمكن أن يُعتمَد في تقويم الطلاب فقط على الامتحانات النهائية في الفصلين الدراسيين؟ وهل يمكن أن يستمر نظام الامتحان بهذه الصورة المضيعة للوقت والجهد؟ فالامتحانات تستغرق ما لا يقل عن شهرين من العام الدراسي، زد على ذلك كآبة الجو الذي يؤدي فيه الطلاب الامتحان!!

هل يمكن أن تقوم أنشطة الطلاب في ظل هذه الكثافة الطلابية؟

إن مستوى الجودة يتأثر سلبًا بنظام الامتحان الحالي ؛ فالامتحانات تركز على المعلومات دون قياس الجوانب الأدائية ، ولذا فلدي كثير من طلابنا « فوبيا » من استخدام التقنيات الحديثة علاوة على الميل إلى الجانب النظري ، وقلة الاعتماد على الجوانب العلمية .

زد على ذلك أن مستوى التمكن الحالي ٥٠٪ للنجاح في المواد الدراسية لم يعد كافيًا لمواجهة أي عمل ، ولذا يشكو أرباب العمل من ضعف مستوى الخريجين ، وهناك أسباب كثيرة لذلك ، لعل من أهمها تدني مستوى كثير من معلمي المواد الدراسية المختلفة ، ولا نذيع سرًا إذا قلنا : إن نسبة نجاح طلبة الدراسات العليا في مادة طرق تدريس اللغة العربية في إحدى السنوات لم يتجاوز ١٢٪ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف الخريجين في مادة التخصص ؛ وهي اللغة العربية إذ أنهم - في الغالب - غير قادرين على الكتابة

باللغة العربية ، علاوة على الأخطاء الهجائية والقاعدية التي لم يكن يقع فيها طالب بالمرحلة الثانوية .

هل يمكن أن نعيد النظر من أجل جودة التعليم في مستوى التمكن؟ الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ لا تقبل مدرساً لا يحقق معدلاً تراكمياً أقل من «جيد جداً» في معظم الأحيان ألا يمكن أن نرفع مستوى التمكين إلى حد ٦٥٪ أو ٧٠٪ مثلاً حتى نحقق الجودة في التعليم الجامعي ، وحتى يمكننا أن ننافس بأبنائنا في أسواق العالم التي ستنفتح علينا قريبًا ، وسوف تؤثر تأثيرًا مباشرًا على «سوق العمل المصري»؟

ويشهد التعليم الجامعي على الصعيد العالمي محاولات جادة لتطويره وتحديثه ، من بينها محاولة تقويم الأداء الجامعي وتحسينه من خلال نظام الاعتماد الجامعي "The Univ . Accreditation" والاعتماد نوعان :

١- اعتماد يركز على برامج معينة مثل الطب أو القانون أو التربية .

٢- الاعتماد الكلي للمؤسسة .

والاعتماد يعني «الاعتراف بالمؤسسة التعليمية من قبل الروابط والتنظيمات المهنية في ضوء الوفاء بتحقيق متطلبات ذلك الاعتراف» .

ولذلك لابد من مؤسسة محايدة تحدد المعايير المختلفة للحكم على المؤسسة .

زد على البرامج في كل التخصصات المختلفة وأهمية ذلك تظهر في :

- توجيه مستويات الخريجين .
- توجيه المقررات أو تقاربها .
- تحديد الجودة بالنسبة للمؤسسات المختلفة .

ويجب مثل هذا النظام ، نظام الاعتماد على أسئلة مهمة مثل :

لماذا يقال مثلاً إن تقدير «امتياز» في كلية ما يساوي تقدير «جيد» في كلية أخرى في نفس التخصص؟

- هل يمكن أن توجد دراسات عليا في كل كلية بمجرد أن تقام بصرف النظر عن الاستعداد لهذا النوع من الدراسة ؛ أي بصرف النظر عن عدد الأساتذة ووجودهم وعن المكتبة وعن التخصص المطلوب؟

- لماذا يقال إن كلية كذا في جامعة كذا هي القمة ، وما عداها دون ذلك؟! لماذا تختلف برامج التخصص الواحد من كلية لأخرى؟!

إن هذه الأسئلة تطرح مشكلات كثيرة ، والسبب فيها بالدرجة الأولى يعود إلى فقدان معايير «الاعتماد» سواء للمؤسسة أم للتخصص .

- إن المجلس الأعلى للجامعات حدد لجانًا لمراجعة امتحان الليسانس أو البكالوريوس حتى يضمن حدًّا أدنى للمستوى ، لكن ذلك ـ للأسف ـ لا يتم تنفيذه ، أما قبل ـ فقد أشرت بإصبع إلى بعض مشكلات الجودة في التعليم الجامعي ـ ونأمل أن تتم دراسة مثل هذا الموضوع على مراحل هي:

١- مرحلة المدخلات .

٢- مرحلة العمليات .

٣- مرحلة المخرجات .

وتحديد برنامج للتنفيذ حتى على مستوى ضيق في جامعة أو أخرى .

في النهاية أشكركم جميعًا .

* * *